

Distr.: Limited  
15 December 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩١ (هـ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي:

أزمة الديون الخارجية والتنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد هنري س. روبنهايمر (جنوب أفريقيا)  
بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/58/L.18

## أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،  
و ١٨٥/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٧٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٠٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩،  
و ١٨٤/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٨٤/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون  
الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بشأن تعزيز  
التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية،  
وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول  
والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠<sup>(١)</sup>،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.



وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتييري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية<sup>(٢)</sup> والذي يعترف بالتمويل المستدام للديون كعنصر مهم في تعبئة الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بـ ٢٣ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشعر بالقلق إزاء تفاوت معدلات الانتعاش الاقتصادي في العالم في الوقت الراهن، ولكن تصميمها على كفالة أن يؤدي إلى نمو اقتصادي عالمي متواصل، وإلى التنمية المستدامة وإلى حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ في هذا الصدد أن الحجم الإجمالي لديون البلدان النامية قد ارتفع من ١ ٤٢١,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٢ ٣٨٤,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٢،

وإذ تلاحظ مع القلق الشديد أن استمرار مشاكل الديون وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون يشكل أحد عناصر عديدة تؤثر سلباً على الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق التنمية المستدامة وإذ تضع في اعتبارها أثر تلك العناصر على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية،

وإذ تلاحظ مع القلق أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل والمثقلة بالديون لا تزال تواجه صعوبات جسيمة في الوفاء بالتزاماتها المتصلة بخدمة ديونها الخارجية مما يشكل عنصراً يعوق بشدة جهودها الرامية إلى كفالة النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ أنه في عام ٢٠٠٢ شهدت البلدان النامية ككل، للسنة السادسة على التوالي تحويلات صافية للموارد المالية إلى الخارج وإذ تبرز الحاجة إلى القيام، حسب الاقتضاء باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لمعالجة هذه المسألة بما يعزز القدرة على تحمل الديون وإذ تلاحظ أيضاً أنه في حالة بعض البلدان النامية تنم تلك التحويلات، في الوقت الراهن، عن تطورات إيجابية في الميزان التجاري وكانت لازمة، ضمن جملة أمور، لسداد الديون،

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

**واقترناها منها** بأن تعزيز إمكانية وصول السلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق يسهم إسهاماً ذا شأن في قدرة البلدان النامية على تحمل الديون،

**وإذ ترحب** بالأثر الإيجابي لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأنه ما زالت هناك تحديات كبيرة ينبغي التصدي لها وإذ تدعو جميع البلدان المتقدمة النمو الدائنة في إطار ثنائي إلى القيام من جانب واحد بإسقاط جميع المطالبات المتبقية بنسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة، وذلك بعد تخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

**وإذ ترحب** بالإجراءات التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس، والتي اتخذتها بعض البلدان الدائنة الأخرى من خلال إلغاء الديون الثنائية، وإذ تحث جميع البلدان الدائنة على المشاركة في الجهود التي تبذل لعلاج مشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، وإذ تحيط علماً بنهج إيفيان لنادي باريس الذي توخاه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وبأن التخفيف من عبء الدين لا يحل محل مصادر التمويل البديلة،

**وإذ تشدد** على الدور الهام الذي يقوم به الدائنون من القطاع الخاص في التخفيف من عبء الدين وثقل عبء الديون،

**وإذ ترحب** بالنداء الوارد في البيان الذي أصدرته لجنة التنمية (اللجنة الوزارية المشتركة لمجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المعنية بنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية) في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في دبي<sup>(٣)</sup> والذي تحث فيه جميع الدائنين الرسميين والتجارين على الاشتراك في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

**وإذ تعترف** بالجدل الحالي الدائر حول إعادة تشكيل الديون السيادية، لا سيما الجهود التي يقودها الدائنون السياديون والدائنون الخاصون من أجل وضع مدونة سلوك طوعية، وإذ تشدد على وجوب أن تكون طرائق إعادة تشكيل الديون السيادية تطوعية ومراعية للسوق ومرنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب إلى الظروف المحددة للبلدان فرادى، وأنها ينبغي أن تكون نتيجة لاشتراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين،

**وإذ تلاحظ** تزايد الاستخدام الطوعي لأحكام العمل الجماعي في عقود السندات السيادية من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء،

(٣) مجلة صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٢، العدد ١٧ (٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)، الصفحات ٢٧٥-٢٧٧.

- ١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام<sup>(٤)</sup>؛
- ٢ - **تؤكد من جديد** التصميم، الذي تم الإعراب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية<sup>(١)</sup>، على معالجة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل بطريقة شاملة وفعالة عن طريق اتخاذ تدابير مختلفة على الصعيد الوطني والدولي لتحسين قدرتها على تحمل دينها على المدى الطويل؛
- ٣ - **تشدد على** أن إنشاء النظام المالي الدولي يشكل إلى جانب تحسين التمويل الخارجي الرسمي والخاص، والاستثمار المباشر الأجنبي العناصر الأساسية لإيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية؛
- ٤ - **تؤكد أن** تمويل الدين المحتمل عنصر هام لحشد الموارد للاستثمار الخاص والعام وأن الاستراتيجيات الوطنية الشاملة لرصد وإدارة الديون الخارجية الواردة في الشروط المحلية المسبقة لتحمل عبء الدين، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإدارة موارد القطاع العام، تمثل عنصرا أساسيا في الحد من مواطن الضعف الوطنية؛
- ٥ - **ترحب** بالفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية، المعني بالتجارة والديون والمالية وبولاياته المتمثلة في دراسة الصلة بين التجارة والديون والمالية، بهدف تحسين قدرة نظام التجارة المتعدد الأطراف على الإسهام في إيجاد حلول دائمة لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً، وتعزيز تماسك السياسات التجارية والمالية الدولية، وذلك لصون نظام التجارة المتعدد الأطراف من آثار التقلبات المالية والنقدية، وتحيط علما بتقريره المقدم إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣<sup>(٥)</sup>؛
- ٦ - **تسلم** بأنه على الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل مسؤولية إيجاد حل لحالات الديون التي لا يمكن تحملها، وبأنه بإمكان التخفيف من الديون أن يقوم بدور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي توجيهها إلى أنشطة تساعد على التخفيف من الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتحت في هذا الصدد البلدان على توجيه تلك الموارد التي أفرج عنها التخفيف من الديون، لا سيما إلغاء الديون أو تخفيضها، نحو بلوغ تلك الأهداف؛

(٤) A/58/290.

(٥) الوثيقة WT/WGTD/2.

٧ - تؤكد أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على مزيج من عدة عوامل، على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على أنه ينبغي ألا يستخدم أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام قاطعة بشأن القدرة على تحمل الديون، وتؤكد على أخذ ظروف البلدان في الحسبان؛

٨ - تشير إلى الدعوة التي وجهت إلى البلدان الصناعية، على النحو الوارد في إعلان الألفية، من أجل تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء والموافقة على إلغاء جميع الديون الرسمية الثنائية لهذه البلدان في مقابل التزامها بالحد من الفقر على نحو يمكن إثباته، وترحب في هذا الصدد بقرار البلدان التي اضطلعت بذلك بالفعل، وتشدد على ضرورة معاملة إجراءات تخفيف الدين المكتملة للإطار بوصفها إجراءات إضافية؛

٩ - هيب بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي لم تتخذ التدابير السياسية الضرورية لكي تصبح مؤهلة للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتبلغ مرحلة اتخاذ القرارات، من خلال جملة أمور منها صياغة استراتيجيات الحد من الفقر، حيثما وجدت، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن؛

١٠ - تشدد على الحاجة إلى مواصلة جميع الدائنين تنفيذ تدابير تخفيف الدين، حسب الاقتضاء، على نحو حثيث وسريع. بما في ذلك من خلال نادي باريس ونادي لندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى، وترحب بالمبادرات الثنائية الأخرى المتخذة لتخفيف حجم المديونية المستحقة، من أجل المساهمة في تحقيق القدرة على تحمل الدين وتيسير التنمية المستدامة؛

١١ - هيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات التي اتخذتها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى اتخاذ تلك التدابير والإجراءات، وتشدد على الحاجة في هذا الصدد إلى ما يلي:

(أ) التنفيذ السريع والفعال والكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي أن تمول بكاملها من الموارد الإضافية، مع التشديد في الوقت نفسه على ضرورة تقاسم الأعباء فيما بين الجهات الدائنة الدولية العامة وغيرها من البلدان المانحة على نحو يتسم بالعدالة والإنصاف والشفافية، ومراعاة ما يلزم من تدابير، حسب الاقتضاء، لمعالجة أي تغييرات أساسية في الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية المثقلة بالديون التي لا تستطيع أن تتحملها نتيجة لحوادث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري

أو نتيجة الصراعات، مع وضع المبادرات التي اتخذت للحد من الديون غير المسددة في الاعتبار؛

(ب) مواصلة العمل من أجل الحصول من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على التزام متواصل بإجراء تحسينات في سياساتها الداخلية وإدارتها للاقتصاد، وبدعم بناء القدرات اللازمة لإدارة الأصول والخصوم المالية، وكفالة المشاركة الكاملة من جانب جميع الدائنين المعنيين في إجراءات التخفيف من الديون وتنفيذها، وكفالة توافر التمويل المناسب والكافي بشروط تساهلية من مؤسسات التمويل الدولية وأوساط المانحين، ومواصلة البحث عن خيارات لمعالجة المسائل الشائكة فيما بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المتعلقة بالتخفيف من الديون ودعاوى الدائنين؛

(ج) مواصلة الجمع بين الدائنين والمدنيين الدوليين في المنتديات الدولية ذات الصلة من أجل إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت مع مراعاة الحاجة لإشراك القطاع الخاص في حل الأزمات؛

(د) التسليم بالمشاكل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين التي تواجه بعض البلدان منخفضة الدخل غير المثقلة بالديون، ولا سيما تلك التي تواجه ظروفًا استثنائية، وتلاحظ في هذا الصدد المعاملة الخاصة التي اعتمدها نادي باريس إزاء البلدان الدائنة النامية من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكفالة أن تتضمن عملية إعادة هيكلة الديون معاملة خاصة بالبلدان الدائنة من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تعكس احتياجاتها المالية والهدف المتمثل في القدرة على تحمل الدين مدة طويلة؛

(هـ) خفض عبء الديون التي لا يمكن تحملها المستحقة على البلدان النامية عن طريق إجراءات مثل تخفيف الدين، وحسب الاقتضاء إلغاء الدين، وغير ذلك من الآليات المبتكرة الموجهة نحو المعالجة الشاملة لمشاكل الديون في البلدان النامية، ولا سيما أفقر البلدان وأكثرها مديونية؛

(و) التشجيع على استكشاف آليات مبتكرة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية بصورة شاملة، بما فيها متوسطة الدخل منها، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ ويمكن أن تتضمن هذه الآليات عمليات تحويل الديون لتمويل التنمية المستدامة أو ترتيبات مبادلة الديون المستحقة لجهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

(ز) إنشاء آليات فعالة لتتبع الديون في البلدان النامية وتعزيز المساعدة التقنية لإدارة الدين الخارجي وتتبع الدين، من خلال جملة أمور منها تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات التي تقدم المساعدة في هذا الصدد؛

(ح) اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقصود توفيرها للبلدان النامية وكفالة أن تلتزم ترتيبات التخفيف من الدين تجنب فرض أي عبء غير منصف على البلدان النامية الأخرى؛

(ط) الترحيب بنظر جميع أصحاب المصلحة المعنيين في المنتديات الملائمة في إنشاء آلية دولية لمعالجة الدين لا يمنع اعتمادها التمويل الطارئ في أوقات الأزمات لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء وتخفيف المخاطر المعنوية، وتجمع المدينين والدائنين من أجل إعادة تشكيل الديون التي لا يمكن تحملها بطريقة تتسم بالكفاءة وحسن التوقيت؛

(ي) وضع مجموعة من المبادئ الواضحة لإدارة الأزمات المالية وحلها تنص على تقاسم الأعباء بشكل منصف بين القطاعين العام والخاص وبين المدينين والدائنين والمستثمرين، مع الاعتراف بالحاجة إلى وجود مجموعة مرنة من الأدوات اللازمة للاستجابة على النحو المناسب للظروف والقدرات الاقتصادية المتباينة لمختلف البلدان؛

١٢ - تشدد على أهمية الاستمرار في توحى المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولا سيما البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، وعلى الحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسائية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١٣ - تشدد على ضرورة تحقيق انتعاش أولي في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع، بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية، من أجل المساعدة، حسب الاقتضاء، في سداد المتأخرات المستحقة على هذه البلدان للمؤسسات المالية الدولية؛

١٤ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لعمليات استعراض القدرة على تحمل الديون أن تضع في الاعتبار أيضا تأثير إجراءات التخفيف من الديون على التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، وأنه ينبغي عند تحليل القدرة على تحمل الديون عند نقطة الإكمال مراعاة حدوث أي تغير في احتمالات النمو العالمي أو في معدلات التبادل التجاري وخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية؛

١٥ - تشير إلى أهمية مواصلة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لجهودهما الرامية إلى تعزيز الشفافية والنزاهة في تحليل القدرة على تحمل الديون ودراسة أية تغييرات أساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون نتيجة كوارث طبيعية أو خسائر كبيرة في معدلات التبادل التجاري أو الصراعات عند وضع التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة بما فيها ما يخص تخفيف الدين، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان النامية في مجال إدارة الديون، وتقييم بالاجتماع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة من أجل بلوغ هذه الغاية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية الاضطلاع بمبادرات من قبيل نظام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لإدارة الديون والتحليل المالي الذي وضعه<sup>(٦)</sup>، والمبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلقة بإدارة الدين العام<sup>(٧)</sup>، وبرنامج بناء القدرات في مجال إدارة الديون؛

١٧ - **تدعو** الأونكتاد وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع المصارف الإقليمية، واللجان الإقليمية والمؤسسات المتعددة الأطراف، بدراسة إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية، بهدف تطوير أفضل الممارسات وتعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية على إدارة الديون، مع أخذ الأعمال التي أنجزت في الاعتبار؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن تقريره تحليلاً شاملاً وموضوعياً لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك المشاكل الناجمة عن عدم الاستقرار المالي على الصعيد العالمي؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند الفرعي المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية"، في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".

(٦) نظام إدارة الديون والتحليل المالي هو نظام محوسب وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية المناسبة لإدارة الدين العام الخارجي والداخلي على نحو فعال. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان قد تم تركيب هذا النظام في الإدارات المكلفة بالديون في ستين بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(٧) انظر [www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/eng/](http://www.imf.org/external/np/mae/pdebt/2000/eng/)